صحيفة المرأة

هل يجوز اعدام المرأة

حدث في سنة ١٨٨٦ أن أصدرت المحاكم الفرنسوية على لاسبيري المتهمة بتسميم الناس بالاعدام ونطق القاضي بهذا الحكم الذي قابله الحاضرون بالامتعاض ولو أن جرائم المتهمة متعددة

وكذلك عند ما صدر حكم المحاكم العسكرية باعدام ماتاهاري رميا بالرصاص لأنها كانت جاسوسة ابان الحرب قوبل هذا الحكم بالاستياء أيضاً ولو أن هذه الجاسوسة تسببت بأعمالها الخائنة من ارداء الكثيرين من الجنود

وحيال هذا العطف على المرأة مهما كان اجرامها رأى المسيو مارسل كولو الكاتب الفرنسوي المعروف أن يستطلع رأي كبار النساء والرجال من المحامين وغيرهم حيال وجوب اعدام المرأة المجرمة أو اعفائها من هذا القصاص الصارم فأدلى له كثيرون بآرائهم ونحن نكتفي هنا بايراد رأيين متناقضين لسيدتين ورأيين آخرين متناقضين لرجلين .

رأي مدام مارسل تينار

لما علمت مدام مارسل بالسبب الذي حدا المسيو كولو الى مقابلتها قالت جوابا على سؤاله :

« لايجب أن تكون هناك عواطف فالمرأة والرجل يجب ان يتساويا في دفع ماعليهما من دين للهيئة الاجتماعية مقابل الجريمة التي يرتكبانها . واني لست من اللواتي يذرفن الدمع عطفا على المجرمين ولكنني اهدره حنانا على ضحاياهم فلماذا استشعر الشفقة على المرأة المجرمة اذا ما ثبت اجرامها ولماذا لا يكون نصيبها الصعود الى

المشنقة أسوة بالرجل المجرم ؟

« ألا ترى لنهم في انجلترا لا يستثنون المرأة من الاعدام وكذلك في روسيا السوفيتية وأنت ترى ان كشف المحكوم عليهم بالاعدام من الثوريين في سنة ١٧٩٣ كان حافلا بنساء وفتيات ؟ كلا . اني لا أرى محلا للعطف والحنان على مثل هذه المرأة أما هذا العطف فهو لا بد ان يكون من خيال الروائيين : على أنه من المعروف أن المحاكم الفرنسوية قد قضت سابقا على كثيرات من النساء المجرمات بالاعدام مثل لابرنفيليه ولافوازين وغيرهما .

« أن الذين يذهبون مذهب الروائيين يرون أن لاجدوى من اعدام النساء أما انا فأرى عكس ذلك . وأكرر القول بأن عطفي يتجه الى الضحايا .

رأي مدام هيلين كمبنشي

هي محامية بمحكمة الاستئناف وحائزة على شهادة الليسانس في الفلسفة وهي اول امرأة دخلت الوزارة حيث كانت رئيسة ملحقة بالقلم المدني لوالدها المسيو أدولف لندري وزير البحرية وهي من العاملات المجدات في حماية الاطفال

قالت هذه السيدة :

« لا يجب أن تعدم النساء كما أنه لا يجب ان يعدم الرجال وسيأتي يوم تحمر فيه الهيئات المتمدنة خجلا لانها قضت ببرود بالموت فأهرقت الدم ارهابا من الدم وقد أنكر ذلك فيكتور هيجو ولامارتين

ان حقوق الافراد يجب ان تكون محترمة . وأرى ان السجون كافية لاحترامها وليس السجن فردوسا أرضيا لينعم فيه الانسان . ان حكم الاعدام لا أثر له في ايطاليا بل هنالك عقوبة التأبيد فلا يرى المحكوم عليهم أحداً ولا يسمعون احدا ويلقون عذابا ينتهي بهم الى الجنون .

« وعندي انه لا يجب البتة اعدام المرأة . ان العدالة عمل من وضع الانسان ولكن الخطأ القضائي موجود في كل زمان

« يذهبون الى ان القتل انفى للقتل أي أن اعدام القاتل مهما تعددت جرائمه يقلل من عدد الجرائم ولكن لم يتحقق ذلك والمقصود من القانون هو ان يدرك من

يجرم ان لامناص من عقابه ولكنه يكون على أمل من الافلات من تعقب البوليس أو بعلل النفس بعطف المحكمين أو بعفو رئيس الجمهورية . وأني بالرغم مما أعلم عن طرق الاعدام المتعددة في القرون الوسطى أرى ان الجرائم الآن ازداد عددها عما كان في تلك القرون التي كان يسيل فيها الدم بالاعدام لأوهى الأسباب

ثم سألها عن علاج هذه الحالة فقالت « اني أقول ان المسألة الاجتماعية هي أيضا مسألة أدبية فيجب لعلاج هذه الحالة تقويم الأخلاق من طريق التربية الادبية »

رأي المسيو لافوشارديير

قال : « ولماذا لا تعدم المرأة ؟ انك تعلم أني من أشد انصار المرأة وأرغب في أن تتمتع بجميع ما للرجل من حقوق »

فقال المحدث

« مرحى »

فقال المسيو لافوشارديير

« نعم بجميع ما للرجل من حقوق حتى حقه في المقصلة : فلماذا لا تساوي المرأة الرجل في هذا القصاص في حين أنها برهنت لنا غير مرة على أنها تستطيع ان تساوي الرجل في الاجرام . والامر يجب أن يتماثل مع العمل ومن المبادئ الجمهورية كلمة المساواة . فيجب والحال هذه ان تكون المساواة في المشنقة أيضاً . وقد تفتخر الاعدام بالمقصلة في عهد الارهاب في كثيرات من النساء والفتيات فواجب علينا نحن جمهوريون ان نطبق مبادئ الجمهورية

— اذن فهل من رأيك اعدام النساء ؟

— نعم بكل قوة واني أحادثك بصفتي جمهورياً ومن أنصار المرأة . ان العدالة الانسانية يجب أن تجري على منوال العدالة الآلهية . أفلا ترى أن حواء عوقبت كآدم وغلطتهما واحدة لا باعتبارها شريكة له فحسب بل كان عقابها صارماً للغاية اذ عوقبت فوق ذلك بآلام الوضع المريعة

رأي المسيو ريمون هوبير

هو محام أمام محاكم الجنايات ومن المعدودين في الدفاع عن النساء المجرمات قال :

« ان الرأي القائل بأن المحكوم عليهم بالاعدام يجب أن ينفذ فيهم الحكم مملوء بالخطل وهو رأي لا تستثنى فيه المرأة من هذا الحكم

على أنني أرى عدم وجوب اعدام النساء وذلك لان الرجل أقوى منها ولا يجب تجاوز الحدود في هذه القوة وهذا السمو الذي نص عليها القانون المدني اذ يتوخذ منه ان المرأة ليست مساوية لنا في الحقوق فلماذا والحال هذه نخصها بهذه المساواة امام قانون تحقيق الجنايات ؟ زد على ذلك ان اعدام المرأة يعد من الامور الفظيعة . وأني اذكر انني عند ما كنت صغيراً سمعت والدي يتحدثان امامي عن تنفيذ حكم الاعدام في فتاة في العشرين من عمرها من أسرة كريمة أغراها شاب ثم هجرها فوضعت ثمرة الغواية واتفقت ووالدتها على قتل المولود . فلو ان هذه الفتاة موجودة في هذه الايام وتولى الدفاع عنها محام ماهر لقضى ببراءتها . اعدمت هذه الفتاة علناً وقطعت رأسها بالمقصلة في ميزيير واجمع الناس على استفظاع هذا القصاص .

« وأني أقول لك ياسيدي أنه لا يجب البتة الحكم على امرأة بالاعدام »

دراسة علم الكف

نشرت مجلة « حواء » الفرنسوية مقالا عن هذا الموضوع نوجزه للقراء فيما يلي :

أن علم دراسة اليد الحديثة بقارنتها بما كانت عليه قديما من طرق التدجيل تعد كالكيمياء الحديثة الصادقة بالنسبة للكيمياء التي كان ينوهها القدماء ويجرون وراء تحقيق مطامعهم منها .

ان هذا العلم يعد في درجة واحدة مع العلم الاجتماعي وعلم الطب وهو يرجع في مجموعه الى البسيكولوجيا أي علم احوال النفس وقد آمن الفلاسفة اليوم بالعلاقة القريبة بين العقل والمادة ولو انهم لم يتفقوا دواما على درجات هذه العلاقة .

وقد اصبح من المعقول على هذا ان نجد بين اشكال المادة شيئاً يدل على حالة